

لجنة الإدارة والعدل ناقشت مشروع القانون المتعلق بإحداث وزارة الشؤون الإجتماعية وإقتراح القانون المتعلق بالإيجارات السكنية القديمة
الثلاثاء 29 أيلول 2026



عقدت لجنة الإدارة والعدل جلستها عند الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الثلاثاء تاريخ 2026/9/29، برئاسة رئيس اللجنة النائب جورج عدوان وحضور مقررها النائب جورج عطاالله، والنواب السادة: بلال عبدالله، عماد الحوت، جورج عقيص، غازي زعيتير، اسامة سعد، علي خريس، علي حسن خليل، نديم الجميل، مروان حمادة وقلان قبلان. أمين شري، ملحم خلف، حليلة قعقور، بوليت يعقوبيان، قاسم هاشم، محمد خواجه، جميل السيد وإبراهيم منيمنة.

وذلك لدرس جدول أعمالها المقرر: بدأت اللجنة جلستها بدرس مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم 1627 تاريخ 2025/10/23 الرامي الى تعديل الى بعض أحكام القانون رقم 112 تاريخ 1993/4/2 وتعديلاته (إحداث وزارة الشؤون الإجتماعية). فاطلعت لهذه الغاية على الأسباب الموجبة كما على تقرير لجنة الصحة والعمل والشؤون الإجتماعية، وقد تداول السادة النواب بالمشروع المذكور، كما لفت بعضهم ان تعديل اسم الوزارة قد لا ينسجم مع معامها التي بغالبيتها تعمل على الشؤون الإجتماعية وعدد قليل منها يركز على مسائل التنمية. بعد المناقشة والتداول، أرجأت اللجنة البت بالمشروع الى ما بعد الإستماع الى وزيرة الشؤون الإجتماعية.

إنقلت اللجنة الى درس إقتراح القانون المتعلق بالإيجارات السكنية القديمة، فاطلعت على الأسباب الموجبة كما استمعت الى شرح من السادة النواب مقامي الإقتراح، وقد عرض رئيس اللجنة الى عدد من المواد في القانون الحالي، لا سيما المواد التي كانت عائق أمام تنفيذ بعض أحكام قانون الإيجارات.

بنتيجة المناقشة والتداول وبعد إستعراض إقتراح القانون الرامي الى تعديل قانون الإيجارات المقدم من النائب نديم الجميل، وحيث ان المناقشة أفضت الى إجماع السادة أعضاء اللجنة الى ضرورة معالجة

المشكلة القائمة حالياً نتيجة الظروف الراهنة، كما الواقع الذي خلقه عدم تأسيس الصندوق من قبل السلطة التنفيذية، أجمع السادة الأعضاء على ضرورة صياغة التعديلات على أن تأتي بما يضمن الإستقرار السكني بدون ان تكون على حساب المالك، بل بإقامة توازن بين المصلحتين وبما يضمن حقوق الفريقين.

ونظراً لضيق الوقت وحاجة الإقتراحين المذكورين الى مزيد من الدرس رفعت الجلسة على ان تتابع اللجنة عملها في جلسة الأسبوع القادم.